

## النظام الجزائري بين الغضب الشعبي وأزمة التجديد

# The Algerian Regime between Popular Anger and the Crisis of Renewal

شيرين شمس الدين

دكتوراه - مدرس - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

### ملخص

دخل الحراك الجزائري عامه الثالث على التوالي، إذ ترجع حالة الاحتقان الشعبي إلى عدة تراكمات سياسية واقتصادية تعبر عن أزمة متعددة الأبعاد يمر بها النظام السياسي الجزائري خلال السنوات الأخيرة. حتى الآن لا يبدو النظام قادراً على تجديد نفسه، وقد فشلت حلوله التقليدية في امتصاص الغضب الشعبي، فالاحتجاجات استمرت بالتوازي مع الاستحقاقات الانتخابية والاجراءات المختلفة التي اتخذها النظام (حملة ضد الفساد، تعديلات دستورية ووزارية، حل مجلس النواب)، ولم تتوقف سوى بضعة أشهر بسبب إجراءات الحظر الصحي في أعقاب جائحة كورونا. بعد الإشارة إلى أهم جذور وملامح الحراك الشعبي الجزائري في ضوء أدبيات الحركات الاجتماعية وتجارب الربيع العربي، يركز البحث على استراتيجية النظام الجزائري في مواجهة الحراك، فينتظر أولاً إلى التغييرات داخل النخبة الحاكمة التي سمحت بالتخلص من الوجوه الأكثر عرضه للسخط الشعبي وإعادة تدوير البعض الآخر، ثم إلى المرحلة الانتقالية وتغليب المسار الدستوري على المسار السياسي، وأخيراً يتطرق البحث إلى أهم التعديلات الدستورية، وذلك بناءً على دراسة معمقة لدستور عام ٢٠٢٠ وما تم استحداثه من مواد، ومدى تلبية الأخيرة لمطالب الحراك. يخلص البحث إلى الأزمة المزدوجة التي يواجهها كل من النظام السياسي والحراك، وسيناريوهات الخروج من الأزمة الراهنة.

كلمات مفتاحية: الحراك الشعبي، إعادة تنظيم وتدوير النخبة الحاكمة، الحملة ضد الفساد، المسار الدستوري، التعديلات الدستورية.

## Abstract

The Algerian popular mobilisation, known as *Hirak*, has started its third year in a row. Popular dissatisfaction is due to several political and economic accumulations that express a multidimensional crisis that the Algerian political system has been lately going through. So far, the regime does not seem capable of renewing itself, and its traditional strategies have failed to absorb popular anger. The protests continued in parallel with the elections and various measures taken by the regime (anti-corruption campaign, constitutional and ministerial amendments, parliament dissolution) ; they stopped only a few months due to sanitary restrictions to face the Covid-19 pandemic.

The paper first tackles briefly the roots and characteristics of the Algerian protest movement in light of the social movements 'literature and the experiences of the Arab Spring, then it focuses on the Algerian regime's strategy in confronting the *Hirak*, namely the changes within the ruling elite, the imposition of the constitutional path during the transitional phase, the most important constitutional amendments (based on an in-depth study of the 2020 constitution and its new articles) and the extent to which they managed to meet the movement's demands. The paper concludes with the dual crisis that faces both the political system and the *Hirak*, and highlights potential scenarios for the current crisis.

**Keywords: Popular mobilisation, elite circulation, elite reshuffling, anti-corruption campaign, constitutional path, constitutional amendments.**

## المقدمة

عادت الاحتجاجات مجدداً إلى شوارع الجزائر منذ حلول الذكرى الثانية للحراك الشعبي الجزائري في منتصف فبراير ٢٠٢١، وتعالق هتافات « الجزائر حرة ديمقراطية »، « دولة مدنية »، و « الشعب يريد الاستقلال » مرة أخرى، وذلك مع تدفق الآلاف من جميع الأطياف

إلى شوارع مدينة خراطة - مسقط رأس الحراك والواقعة في الشمال الشرقي من الجزائر - ثم إلى مدن أخرى وصولاً إلى العاصمة. برغم غياب الحراك عن الشوارع الأشهر الماضية بسبب قيود واجراءات حظر التجول لاحتواء جائحة كورونا إلا أنه لم يختفي أبداً في واقع الأمر، إذ استمرت بعض مجموعات الحراك في العمل والحشد عبر المنصات الالكترونية.

أثارت عودة الاحتجاجات إلى الشوارع قلق الرئيس عبد المجيد تبون - الفائز في الانتخابات الرئاسية في ديسمبر ٢٠١٩<sup>1</sup> - ودفعته إلى اتخاذ مجموعة من القرارات للتهديئة. فقد دعى بعض الأحزاب السياسية إلى القصر الرئاسي لمناقشة التحديات السياسية الراهنة، وقام بتخفيف اجراءات حظر التجول، ثم أعلن حل مجلس النواب، قبل عام من الموعد المحدد لانقضاء دورته، وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة (يونيو ٢٠٢١)، الأمر الذي كان متوقفاً بعد اعتماد التعديلات الدستورية<sup>2</sup> في نوفمبر ٢٠٢٠. كما تم إجراء تعديل وزارى لاستبدال بعض المسؤولين عن أهم الحقائق الاقتصادية مثل الطاقة، الصناعة والسياحة. لكن الأبرز من تلك الاجراءات هو العفو الرئاسي عن ما يقرب من ٦٠ معتقلاً من الصحفيين وناشطي الحراك الذين حُكم عليهم بأحكام قضائية، أو كانوا ينتظرون المحاكمة. لا يبدو أن هذه الاجراءات نجحت في استرضاء قوى الحراك والمعارضة، إذ استمرت المظاهرات الأسبوعية المطالبة برحيل النخبة الحاكمة بأكملها<sup>3</sup>. تبدأ الورقة بالاشارة إلى أهم جذور وملامح الحراك الشعبي الجزائري في ضوء أدبيات الحركات الاجتماعية وتجارب الربيع العربي، ثم تتناول بالتحليل والتفصيل استراتيجية النظام وآلياته في مواجهة الحراك، وتخلص إلى الأزمة الراهنة لكل من النظام والحراك وتداعياتها.

## جذور وملامح الحراك الجزائري

أثار إعلان ترشح الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة موجة من الغضب، إذ خرج الآلاف في منتصف فبراير ٢٠١٩ إلى شوارع المدن الصغيرة ومتوسطة الحجم شمال شرق الجزائر لرفض إعادة ترشحه للرئاسة وللتنديد بفساد منظومة الحكم، وقد وصل الحراك ذروته يوم ٢٢ فبراير عندما خرج الآلاف إلى شوارع العاصمة، فعد هذا اليوم بدايةً للحراك الشعبي الجزائري. هذا وإن أشعلت قضية الانتخابات الرئاسية شرارة الحراك، إلا

أن حالة الاحتقان الشعبي ترجع إلى عدة تراكمات سياسية واقتصادية تعبر عن أزمة متعددة الأبعاد يمر بها النظام السياسي الجزائري خلال السنوات الأخيرة.

فمن ناحية، أثر الصراع بين أجنحة الحكم على صورة النظام وأصاب تماسكه في مقتل، وذلك بعد مرض الرئيس السابق بوتفليقة الذي أصيب بجلطة دماغية عام ٢٠١٣ حالت دون ممارسته لمهامه ومن التواصل مع المواطنين خلال فترة ولايته الرابعة. سمح ذلك بازدياد نفوذ الدائرة المقربة من بوتفليقة، خاصة شقيقه سعيد وحلفائه من رجال الأعمال، وذلك دون أي سند قانوني أو دستوري. كما حال الصراع بين أجهزة الحكم دون قدرتهم على التوافق على خليفة للرئيس السابق، مما برر محاولة مد عهده الرابعة أو إعادة ترشحه لعهد خامسة<sup>4</sup>. وقد عزز الرفض الشعبي لاستمرار حكم بوتفليقة تورط الكثير من رموز النظام في قضايا فساد بالإضافة إلى تكلس النخبة السياسية واستئثار جيل المجاهدين - الذين شاركوا في حرب التحرير من الاستعمار الفرنسي - بالمناصب العليا لفترات طويلة في بلد معظم سكانه دون سن الثلاثين<sup>5</sup>.

على صعيد آخر، زاد سخط الجزائريين من جراء تدهور أحوالهم المعيشية، نتيجة انخفاض قوتهم الشرائية مع ارتفاع أسعار السلع وانخفاض قيمة العملة أمام الدولار. فقد أدى تدهور أسعار النفط العالمية منذ ٢٠١٤ إلى تراجع عائداته - التي تشكل قرابة ٦٠٪ من دخل الجزائر - وانخفاض قدرة الدولة على إعادة التوزيع وتمويل الدعم، مما اضطرها إلى خفض النفقات ورفع الضرائب وأسعار المحروقات. بالرغم من اتساع الفجوة بين العائدات والنفقات، والاعتماد بشكل أساسي على احتياطي العملات الأجنبية لتمويل النفقات خلال السبع سنوات الماضية، إلا أن النظام لم يجرؤ على إلغاء الدعم نظراً لارتفاع الكلفة الاجتماعية لبرامج الإصلاح الهيكلي. فوفقاً لخبراء البنك الدولي، يجب أن يصل سعر برميل النفط إلى ١٣٥ دولار لكي يستمر الجزائر في نفس معدلات الانفاق، وهو أبعد ما يكون عن السعر الحالي الذي وصل في أعلى معدلاته إلى ٦٠ دولار للبرميل<sup>6</sup>.

بالرغم من فداحة الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها السلبية على العقد الاجتماعي - الذي سعى من خلاله النظام إلى كسب رضا المواطنين من خلال الاغداق في الانفاق الاجتماعي - أُعدت أسباب الحراك السياسية بامتياز، وقارنه المحللون بما عرف ب«الثورات الملونة» التي شهدتها

دول أوروبا الشرقية ووسط آسيا في بدايات القرن الواحد والعشرين. قامت هذه الثورات للثبوت بعمليات انتخابية قادتها نظم تسلطية لتأكيد شرعيتها وتمديد الوضع القائم، وقد دفع الحراك هذه النظم إلى إعادة النظر في نتائج الانتخابات وحسمها لصالح أحزاب المعارضة. إلا أن الحراك الجزائري يختلف عن « الثورات الملونة » كون الاحتجاجات اندلعت قبل عقد الانتخابات الرئاسية وليس في أعقابها، كما أنه غير مؤطر ولم يرتبط بأحزاب المعارضة أو أي منظمات مجتمع مدني قائمة<sup>7</sup>.

يتميز الحراك في الجزائر بمجموعة من الخصائص تجعله أقرب في سماته وهيكله إلى ثورات « الربيع العربي » أكثر من « الثورات الملونة ». فقد اتسم بطابعه السلمي، العابر للطبقات، والأجيال والأيديولوجيات. وهو بلا رأس ولا قيادة كي لا تصادر جماعة واحدة على حق المحتجين في التعبير عن أنفسهم، كما يجعله ذلك أكثر قدرة على الحشد والتعبئة كونه لا يرتبط بتيار أو حزب سياسي بعينه، وإن عد ذلك أيضاً من مواضع ضعفه كما سنوضح لاحقاً<sup>8</sup>. تدرجت مطالب الحراك وصارت مع الوقت أكثر راديكالية، فانتقلت من معارضة العهدة الخامسة لبوتفليقة ورفض الفساد، إلى المطالبة برحيل النخبة الحاكمة وتغيير النظام برمته. وعلى اختلاف مطالب الحراك، اتفقت ضمناً القوى المختلفة المشاركة فيه على مجموعة من المطالب منها إقامة دولة قانون تحترم الحقوق والحريات الفردية والجماعية، خلق آليات لإشراك المواطنين في الشأن العام وتحقيق مزيد من الشفافية، فصل السلطات وتقليل صلاحيات رئيس الجمهورية<sup>9</sup>.

حقق الحراك انتصارات صغيرة، بدأت بإلغاء فكرة العهدة الخامسة، ثم اجبار بوتفليقة على التنحي (في ٢ أبريل ٢٠١٩)، وتأجيل الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها من إبريل إلى يوليو ثم إلى ديسمبر ٢٠١٩. فقد شكلت هذه الاحتجاجات غير المهيكلة نمطاً جديداً لم يألفه النظام الجزائري، فتفاعل معها في البداية بشكل شبه ارتجالي، خاصة في ظل غياب قوى المعارضة التقليدية التي اعتاد النظام استمالتها أو قمعها، إذ كانت مشاركتها ثانوية في الحراك، وعليه اضطر النظام التوجه مباشرة للرأي العام وإيجاد حلول مرضية للحراك الشعبي. إلا أن طابع الأخير السلمي والمتقطع (يومي الجمعة والثلاثاء)، لم يستنزف تماماً موارد النظام وترك له المجال لإعادة ترتيب أوراقه. يحلل الجزء التالي من الورقة استراتيجية النظام الجزائري في مواجهة الحراك من خلال مجموعة من الآليات للحفاظ على استمراريته، فيتطرق أولاً إلى

التغييرات داخل النخبة الحاكمة، ثانياً إلى فرض المسار الدستوري، ثالثاً إلى أهم التعديلات الدستورية ومدى تلبية مطالب الحراك.

## استراتيجية النظام في مواجهة الحراك

### أولاً التغييرات داخل النخبة الحاكمة

اختار أركان النظام، وتحديدًا المؤسسة العسكرية<sup>10</sup> التي أثرت بشكل ملحوظ على إدارة المرحلة الانتقالية أو مرحلة ما بعد بوتفليقة، التضحية بالوجه الأكثر عرضه للسخط الشعبي والتي استخدمت ككبش فداء ليحتفظ الجزء الآخر من النخبة بالسلطة ولتقل حدة الاحتجاجات الشعبية، وبالتالي يصعب الحديث عن تغيير للنظام، كما يحدث في أعقاب الثورات الكبرى، ولكن عن إعادة تنظيم داخلي للنخبة الحاكمة سمحت بالتخلص من بعض مراكز القوى والإبقاء على البعض الآخر في السلطة. فقد فتحت ملفات الفساد وتم تقديم عدد من رؤوس النظام ورموزه للعدالة في محاولة لامتناس الغضب الشعبي<sup>11</sup>.

بدأت « الحملة ضد الفساد » بالقبض علي سعيد بوتفليقة - شقيق الرئيس السابق - وعلى رئيس المخابرات الحربية الأسبق اللواء محمد مدين (المعروف بالجنرال توفيق) وخليفته في المنصب نفسه اللواء عثمان طرطاق، واتهموا ب « التآمر على سلطة الجيش والدولة »<sup>12</sup>. كما شملت القائمة رئيسي الوزراء السابقين أحمد أويحي وعبد المالك سلال لتورطهما في قضايا فساد (منح امتيازات غير مبررة للغير، تبديد الأموال العامة، تبييض الأموال)، وُحِكم بالسجن بتهم مماثلة على عدد من الوزراء السابقين وكبار الموظفين<sup>13</sup>. وتم القبض كذلك على رجل الأعمال علي حداد وأشقاؤه (شركائه)، الذي كان يشغل منصب رئيس منتدى رجال الأعمال الجزائريين وأكبر ممول لحملة بوتفليقة الانتخابية. وُحِكم على حداد بالسجن لمدة ١٨ عاماً بتهم « الحصول على صفقات ضخمة من الحكومة بدون احترام القوانين » و « تبديد المال العام وإساءة استغلال الوظيفة وتعارض المصالح والرشوة في مجال إبرام الصفقات العمومية »<sup>14</sup>. ولقى الأخوة كونيناف أصحاب شركات المقاولات والاتصالات الضخمة، والذين تعاضت ثروتهم في عهد بوتفليقة بحكم علاقتهم الشخصية بشقيقه سعيد، نفس مصير حداد، فقد تمت محاكمتهم بتهم

« تبييض الأموال الناجمة عن جرائم الفساد والتمويل الخفي لأحزاب سياسية وتحريض موظفين عموميين على استغلال النفوذ »<sup>15</sup>.

بالإضافة للحملة ضد الفساد التي طالت بعض رموز نظام بوتفليقة - الذين صدرت في حقهم أحكام بالسجن سيغيبون بمقتضاها (ربما إلى الأبد) عن الساحة السياسية - شهدت النخبة الجزائرية عملية إعادة تدوير سمحت بالإبقاء على بعض الوجوه القديمة في مناصب جديدة. يكفي النظر إلى الشخصيات المرشحة للانتخابات الرئاسية في ديسمبر ٢٠١٩، فهم إما تولوا مناصب وزارية أثناء حكم بوتفليقة، أو تولوا قيادة أحزاب كانت جزء من التحالف الحاكم أو على الأقل كانوا جزءاً من المشهد السياسي في السنوات السابقة. فبعد المجيد تبون قد شغل عدة مناصب وزارية منها السكن والعمران، الاتصال، والتجارة. وقد تولى رئاسة الحكومة عام ٢٠١٧، لثلاثة أشهر فقط نظراً لخلافاته مع النخبة الاقتصادية التي كانت تحيط بسعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس السابق، حيث رفض تبون تغلغل رجال الأعمال في مؤسسات الحكم، ومحاولة التأثير على قرارات الدولة السيادية. والمرشح الثاني علي بن فليس، بدأ حياته السياسية داخل حزب جبهة التحرير الذي ترأس أمانته العامة، وقاد الحملة الانتخابية للرئيس السابق بوتفليقة عام ١٩٩٩، ثم عُين رئيساً لديوان رئيس الجمهورية ثم رئيساً للوزراء حتى ٢٠٠٣. وأعلن بن فليس معارضته لنظام بوتفليقة بعد إقالته من رئاسة الحكومة، وخاض السباق الرئاسي كمعارض في انتخابات ٢٠٠٤ ثم ٢٠١٤ التي اتهم فيها السلطات بتزوير الانتخابات، وأسس حزب طلائع الحريات عام ٢٠١٥. أما المرشح الثالث عز الدين ميهوبي، فهو يُعد عضواً مؤسساً لحزب التجمع الديمقراطي (شريك حزب جبهة التحرير الحاكم في السلطة). وقد عمل وزيراً للثقافة في حكومة بوتفليقة الأخيرة التي استقالت في مارس ٢٠١٩، لذا اتهمه الحراك بأنه امتداد لنظام بوتفليقة، خاصة أنه كان عضواً في الحكومة التي أطاحت بها الاحتجاجات الشعبية. يضاف المرشح الإسلامي الوحيد عبد القادر بن قرينة أيضاً إلى قائمة المسؤولين السابقين. فهو من مؤسسي حركة مجتمع السلم المحسوبة على تيار الإخوان المسلمين الجزائري، ولكنه انشق عن حركة مجتمع السلم ويرأس منذ ٢٠١٨ حركة البناء الوطني (المعروفة بطابعها البراجماتي المحافظ). وقد تقلد عدة مناصب حكومية أبرزها نائب رئيس البرلمان، ووزير السياحة والصناعات التقليدية. ويأتي أخيراً المرشح عبد العزيز بلعيد، وهو برلماني سابق فاز بولاييتين من خلال ترشحه على قوائم حزب

جبهة التحرير قبل أن ينشق عنه لاختلافه مع توجهاته وأسس عام ٢٠١٢ حزب جبهة المستقبل<sup>16</sup>.

طبقت آلية إعادة تدوير الوجوه القديمة كذلك على أول حكومة تشكلت بعد فوز الرئيس الجزائري الحالي عبد المجيد تبون، المرفوض من الحراك باعتباره هو نفسه امتداداً للنظام القديم، فقد ضمت حكومة عبد العزيز جراد (يناير ٢٠٢٠) بعض الوزراء من حكومة أحمد أويحي (الأخيرة قبل تنحي بوتفليقة)، كما احتفظت ببعض الوجوه من حكومة نور الدين بدوي (مارس-ديسمبر ٢٠١٩)<sup>17</sup>، وخاصة وزير العدل بلقاسم زغماتي، الذي يعتمد عليه الرئيس تبون في حملته ضد رؤوس الفساد<sup>18</sup>. إن كانت هذه الحملة قد استجابت وأرضت جزء من مطالب الحراك، إلا أن ما تم من إعادة تدوير للوجوه القديمة وعدم رحيل بعض الذين طالب الحراك بإخراجهم من المشهد السياسي، عده الحراك التفافاً على مطالبته برحيل كل النخبة الحاكمة وفقاً لشعاره الشهير بالدارجة الجزائرية «يتحاو قاع» أو «ليتحاو جميعاً».

### ثانياً انقسام الحراك وفرض المسار الدستوري

ينتمي الحراك الجزائري لنمط الحركات الاجتماعية الذي وصفه عالم الاجتماع أصف بيات ب «اللاحركات» (non-movements) وهو يتميز بكونه بلا قيادة، بلا أيديولوجية واضحة، وبلا هيكل تنظيمي هرمي، ولكن تفوق قدرته على الحشد الجماهيري قدرة الأحزاب والمنظمات التقليدية<sup>19</sup>. بالرغم من تحقيق الحراك الجزائري لبعض النجاحات، لكنه غير قادر على تأطير نفسه، أو طرح خارطة طريق أو مشروع سياسي يتفق عليه جميع أطرافه. فالحراك انقسم على نفسه بخصوص علاقته بالسلطة وبأحزاب المعارضة، وبخصوص مسار المرحلة الانتقالية.

عمد الحراك في البداية عدم اختيار من يتحدث باسمه خوفاً من أن تحتكر فئة أو جماعة تحديد مصيره. لكن سرعان ما تعالت دعوات على وسائل التواصل الاجتماعي تطالب بهيكله الحراك وإنشاء ما سمي آنذاك ب«التحالف المدني لدعم التغيير السلمي» وهدفه تغيير النظام ككل بركائزه وسياساته بدلاً من تغيير الوجوه فقط. لكن الحراك واجه صعوبة في اختيار أعضاء للتحالف والاتفاق على الأسماء المرشحة، وذلك نظراً لتكوينه المتنوع التي تضم فئات مختلفة

سياسياً وثقافياً وعرقياً<sup>20</sup>. وفي سياق مماثل طالب قسم من الحراك الانضواء تحت مظلة كيانات سياسية قائمة مثل « ائتلاف قوى البديل الديمقراطي »<sup>21</sup>، وذلك ليجد الحراك من يحمل مطالبه ويتفاوض مع السلطة للخروج من الأزمة، الأمر الذي رفضه قسم كبير من الحراك الذي لا يعول على المعارضة لمرارة تجارب سابقة تعاونت فيها الأخيرة مع السلطة، كما يرفض جزء من الحراك فكرة التفاوض مع سلطة يعتبرها غير شرعية من الأساس ويتمسك بتغيير النظام برمته<sup>22</sup>.

امتد الانقسام ليشمل مسار المرحلة الانتقالية بعد تنحي بوتليقة، فطرح مسارين أولهما دستوري والثاني سياسي. المسار الدستوري الذي تضمنته مبادرة رئيس الأركان السابق أحمد قائد صالح يدعو لإعمال المادة ١٠٢ من دستور ٢٠١٦<sup>23</sup>، مما يعني أن تذهب السلطة إلي رئيس مجلس الأمة آنذاك عبد القادر بن صالح لمدة ٩٠ يوماً يتم خلالها التجهيز لانتخابات رئاسية في ظل حكومة تصريف الأعمال برئاسة نور الدين بدوي. أيد هذا الاتجاه قطاع محدود داخل الحراك الشعبي خوفاً من عدم الاستقرار في حالة الأخذ بالمسار السياسي. نادى القسم الأعظم من الحراك بفترة انتقالية يتم على إثرها حل البرلمان، تعديل الدستور وعزل رموز النظام السابق، ثم الدعوة لانتخابات والشروع في بناء نظام جديد. إلا أن انصار هذا المسار السياسي لم يتفقوا على مضمونه وخطواته، وجاءت اقتراحات مختلفة لإدارة المرحلة الانتقالية مثل تشكيل مجلس رئاسي من ٣-٤ شخصيات، إعطاء دور للمجلس الوطني الأعلى للأمن، أو تنويعات أخرى على فكرة القيادة الجماعية<sup>24</sup>.

في ظل وجود سلسلة انقسامات داخل الحراك، تم تغليب المسار الدستوري الذي عضضته المؤسسة العسكرية والنخب التقليدية تجنباً لحدوث فراغ يهدد استقرار البلاد. وعقدت الانتخابات الرئاسية في ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، بالرغم من تنامي دعوات المقاطعة، وسط تخوف الرافضون للانتخابات من التزوير لسيطرة بعض رموز النظام السابق على أركان السلطة، فضلاً عن ذلك قام بعض المحتجين بممارسة العنف اللفظي ضد المرشحين ومهاجمة مقراتهم الانتخابية، كما وُجهت الانتقادات لمن أدلوا بأصواتهم في الانتخابات. فاز المرشح الرئاسي عبد المجيد تبون بقرابة ٥٨٪ من الأصوات في ظل هذه الأجواء المتوترة وبنسبة مشاركة ٣٩٪، وهي نسبة قليلة نسبياً خاصة أن المشاركة في منطقة القبائل التي تسكنها الأقلية الأمازيغية تراوحت بين

صفر و ١٪، الأمر الذي يضع شرعية الرئيس الجديد على المحك ويعقد تنفيذ وعوده الانتخابية التي تبدأ بتعديل الدستور<sup>25</sup>.

### ثالثاً التعديلات الدستورية

يعد اقرار دستور جديد للبلاد أو تعديل الدستور الساري طقساً سياسياً جزائرياً بامتياز، حيث حرص كل رئيس على وضع لمسته الدستورية. إلا أن هذه المرة كان تعديل الدستور أمراً ملحاً لمجاعة التوجه الشعبي بعد حراك فبراير ٢٠١٩، وضرورة الحشد وراء مشروع سياسي قوامه نص دستوري جديد يلبي (ولو رسمياً) مطالب الحراك. قُدمت هذه التعديلات - كما ورد في ديباجة الدستور- على أنها ترجمة لطموحات « الحراك الشعبي الأصيل »، وخطوة نحو بناء « جزائر جديدة »، غير أنها جاءت بعيدة عن محاور التغيير والرؤية الأولية التي طرحها الرئيس تبون، وعن تطلعات المواطنين المنتفضين، كما سنوضح في السطور التالية.

أولاً كرسست التعديلات هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات، وخاصة سلطة رئيس الجمهورية الذي أعطته صلاحيات واسعة. احتفظ التعديل بطبيعة النظام السياسي الشبه رئاسي، وتم العدول عن منصب نائب الرئيس الذي تضمنته المسودة الأولى لما تعرض له من انتقادات بسبب عدم تضمين النص أي ضوابط تقيد تعيين رئيس الجمهورية لنائب له، إلى جانب كونه غير منتخب من الشعب<sup>26</sup>. وقد أضاف دستور ٢٠٢٠ صلاحيات جديدة لرئيس الجمهورية، لم يتضمنها دستور ٢٠١٦، من أهمها أن يقرر « إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان » (مادة ٩١)، وهي سابقة في تاريخ الجزائر التي منعت دساتيرها القوات الجزائرية أن تقاتل خارج حدودها، كون عقيدة الجيش منذ الاستقلال (عام ١٩٦٢) تؤكد أن مهمة القوات تنحصر في الدفاع عن الحدود، لذا لم يتم إرسال العسكريين الجزائريين خارج الحدود إلا فيما ندر<sup>27</sup>. ومن ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية كذلك أن يقوم بتعيين « الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة وينهي مهامه » (مادة ٩١)، يفهم ضمناً أن رئيس الحكومة ينتمي للأغلبية البرلمانية<sup>28</sup>، وهو مطلب من مطالب المعارضة، إلا أن تعيينه من قبل رئيس الجمهورية يفقد الأغلبية البرلمانية فحواها. كما يثير النص بعض اللبلة باستخدام مصطلحين للإشارة لنفس المنصب، فإذا فاز بالأغلبية حزب رئيس الجمهورية صرنا أمام وزير أول وإذا فاز بالأغلبية حزب آخر غير

حزب رئيس الجمهورية صرنا أمام رئيس للحكومة. ويعين رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول أو رئيس الحكومة (المادة ١٠٤)، ولكن نظراً لكون الأخير يعينه رئيس الجمهورية فمن النادر عدم التفاهم على تسمية الوزراء. لرئيس الجمهورية كذلك « أن يشرع بأوامر في مسائل عاجلة في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني » (مادة ١٤٢)، كما يمكنه حل الأخير - المنتخب من الشعب - وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة وذلك بعد مشاوره كل من رئيس مجلس الأمة، رئيس المحكمة الدستورية، والوزير الأول أو رئيس الحكومة (المادة ١٥١)<sup>29</sup>. كما يقوم رئيس الجمهورية بتعيين ثلث أعضاء المحكمة الدستورية بمن فيهم رئيسها (المادة ١٨٦)، ويأتي ذلك حتماً على حساب استقلالية أعضائها، وتمنح المادة ٢٠١ للرئيس سلطة تعيين رئيس وأعضاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وهي الجهة التي تشرف على وتنظم كافة الانتخابات بما فيها الانتخابات الرئاسية وعمليات الاستفتاء<sup>30</sup>. هذا بالإضافة إلى ما ورد في المادة ٢٢١ - المنقولة من دستور عام ٢٠١٦ - والخاصة بإمكانية تعديل الدستور دون المرور على الاستفتاء الشعبي وذلك إذا « ارتأت » المحكمة الدستورية أن التعديل الرئاسي لا يمس المبادئ العامة للمجتمع والحقوق والحريات وتوازنات السلطات والمؤسسات<sup>31</sup>. أخيراً تتناول المادة ٩٤ - وهي تكرر للمادة ١٠٢ من دستور ٢٠١٦ - مشكلة مرض الرئيس، فتنص على أنه « إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، تجتمع المحكمة الدستورية بقوة القانون وبدون أجل، وبعد أن تتثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة »، وتكلف في هذه الحالة رئيس مجلس الأمة بمهام رئيس الجمهورية بعد موافقة ثلثي أعضاء البرلمان<sup>32</sup>. يكمن موضع الخلاف حول هذه المادة في صعوبة تطبيقها في ظل انعدام الشفافية والتكتم على مرض الرئيس كما حدث في السنوات الأخيرة من حكم بوتفليقة، فسيكون من الصعب أن تقوم جهة طبية باخطار المحكمة الدستورية بخطورة مرض الرئيس كما سيتعذر التأكد من هذه الادعاءات. ولسوء الحظ، أصيب الرئيس تبون بفيروس كورونا أثناء الاعداد للاستفتاء على التعديلات الدستورية، وفي تشابه تام مع غياب بوتفليقة عن الحياة العامة، سافر الرئيس البالغ من العمر ٧٥ عاماً إلى ألمانيا، وبقي هناك ثلاثة أشهر لتلقي العلاج الطبي دون الكشف عن طبيعة مرضه ووسط تعميم تام من وسائل الاعلام المحلية. استحضر الجزائريون في هذه الأثناء مشاهد من الأيام الأخيرة لبوتفليقة، الأمر الذي زاد من أزمة عدم الثقة في النخبة الحاكمة وفي إمكانية تطبيق المادة ٩٤، إذا لزم الأمر.

ثانياً حاولت التعديلات الدستورية مغازلة المجموعات الأمازيغية - التي تشكل بين ٢٠-٣٠٪ من السكان في ظل تفاوت الاحصاءات -، فاعترفت بالتمازيغت (إحدى اللهجات الأمازيغية) كلغة وطنية ورسمية، إلى جانب اللغة العربية التي تظل اللغة الرسمية للبلاد (مادة ٤)<sup>33</sup>. أُدخل هذا التعديل أساساً على نص دستور ٢٠١٦، وعلى الرغم من احتفاظ دستور ٢٠٢٠ بالمادة نفسها، إلا أنها قد أثارت جدلاً وتعرضت لعدة انتقادات من أطراف مختلفة، كون دستور ٢٠١٦ عد باطلاً فهو لم يعرض على استفتاء شعبي (بخلاف دستور ٢٠٢٠) ولكن أُجيز فقط من البرلمان بمجلسيه.

جاءت الانتقادات من داخل الأوساط الأمازيغية نفسها، فانتقد البعض التحيز للتمازيغت على حساب لهجات أمازيغية أخرى، كما اعتبر المنتقدون أن المواد التي تصف التمازيغت كلغة رسمية دون تحديد إطار قانوني يسمح بالتهوض بها هي مجرد تدابير سطحية ومراوغة لمحاولة استرضاء المجموعات الأمازيغية. كما رفضت الأحزاب الأمازيغية الكبرى - بالأخص حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب جبهة القوى الاشتراكية - التعديلات الدستورية برمته لأنها حدثت بشكل فوقي وكان يجب أن تتم عن طريق لجنة منتخبة من الشعب وليس عن طريق لجنة معينة من قبل رئيس الجمهورية. وبناءً على ذلك رفضت هذه الأحزاب العملية الدستورية لكونها اقصائية، تمت من أعلى إلى أسفل، كما أن المشاورات مع ممثلي المجتمع المدني تمت بشكل انتقائي مع كيانات اختارها الرئيس وداعمة لانتخابه<sup>34</sup>.

من ناحية أخرى وصف القوميون العرب الاعتراف بالتمازيغت كلغة وطنية ورسمية بالإجراء الكارثي الذي سيؤدي إلى القضاء التام على اللغة والثقافة العربية في الجزائر، خاصة في ضوء تحصين هذه المادة من أي تعديل دستوري محتمل في المستقبل، إذ تحصن المادة ٢٢٣ عدد من المسائل من أي تعديل دستوري ومن ضمنها اعتبار التمازيغت لغة وطنية ورسمية<sup>35</sup>. عزز من هذه المخاوف المادة ١٧ التي قد تفتح المجال للمطالبة بالأخذ بالنظام الفيدرالي خاصة في البلديات التي يسكنها الأمازيغ، حيث تنص المادة على أنه بغرض تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي للبلديات محدودة التنمية، « يمكن أن يخص القانون بعض البلديات بتدابير خاصة ». فمن ناحية اعترفت المادة ٤ بالخصوصية الثقافية للأمازيغ، ومن ناحية أخرى سمحت المادة ١٧ بنظام

إداري خاص في البلديات قليلة التنمية والتي من ضمنها البلديات التي يسكنها الأمازيغ، مما أثار حفيظة أطراف عدة سواء القوميون العرب أو المعارضون لـ « فدرلة » الجزائر واضعافه<sup>36</sup>.

ثالثاً قامت التعديلات باضفاء صفة الدستورية على عدد أكبر من الحقوق العامة لمسايرة المعايير الدولية الحديثة والمواثيق ذات الصلة. فلقد كفل الدستور للمرة الأولى الحق في الحياة (المادة ٣٨)، كذلك تضمنت التعديلات لأول مرة النص على حماية المرأة من كل أشكال العنف في كل الأماكن والظروف وفي المجالين المهني والخاص (المادة ٤٠)، وتم ذكر التعذيب صراحة ضمن الجرائم التي يعاقب عليها القانون كما أضيف الاتجار بالبشر إلي تلك الجرائم (المادة ٣٩). كذلك جرى تفصيل بعض الحقوق المدنية والسياسية مثل الحق في التنظيم - أي تكوين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني - وإحاطته بمزيد من الضمانات القانونية (المادتان ٥٣ و٥٧)<sup>37</sup>، وضمان ممارسة حرية الاجتماع وحرية التظاهر السلمي بمجرد التصريح (المادة ٥٢). كما أكد الدستور أنه لا يجوز أن يتابع، يوقف أو يحجز أحد إلا وفقاً للشروط المحددة بالقانون، مع إضافة أنه يتعين إعلام كل شخص موقوف بأسباب توقيفه (المادة ٤٤). أخيراً كفل الدستور مجموعة من الحريات مثل حرية ممارسة العبادات، والحق في حرية الرأي والتعبير (المادة ٥١)، وحرية الصحافة عبر كل الوسائل المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية (المادة ٥٤)<sup>38</sup>.

ولعل المفارقة أنه بالرغم من إقرار وضمان الدستور للحق في التظاهر وحرية الرأي والتعبير والصحافة عبر وسائل مختلفة، تعاملت السلطات الجزائرية بشكل قمعي مع الحراك، فتم اعتقال شخصيات بارزة من صحفيين، وناشطين ورموز للحراك، كما تم تعطيل مواقع صحفية. كذلك تم ادخال تعديل على قانون العقوبات (إبريل ٢٠٢٠) سمح بمعاقبة كل من « ينشر ويروج أنباء كاذبة » بهدف « المساس بالنظام والأمن العموميين » بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات. اعتبر النشطاء هذا القانون ذريعة لقمع حرية التعبير، بما أن قسم كبير من المعتقلين تم توقيفهم لنشرهم منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد السلطات الجزائرية وخاصة الرئيس والمؤسسة العسكرية، بينما اعتقل آخرون بعد مشاركتهم في الاحتجاجات<sup>39</sup>. أدى قمع حرية التعبير والحكم بالسجن في حق صحفيين ونشطاء بارزين مثل الصحفي خالد درارني، بتهمتي « المساس بالوحدة الوطنية » و « التحريض على التجمهر غير المسلح »، وعلى كل من

الناشطين سمير بلعربي وسليمان حميطوش، إلى زيادة الغضب العام من نظام يعتبره الكثيرون غير شرعي<sup>40</sup>. كذلك فيما يخص المواد المرتبطة بالحقوق والحريات، أثارَت المادة ٦٧ جدلاً، إذ تشير إلى المساواة بين جميع المواطنين في تقلد وظائف الدولة، ولكنها تستثني منها « المهام والوظائف العليا ذات الصلة بالسيادة والأمن الوطنيين»، مما ينطوي على تمييز بين المواطنين ويتعارض مع مواد أخرى تؤكد على المساواة بين المواطنين أمام القانون وعدم التمييز بينهم لأي سبب.

رابعاً في محاولة لمجاراة مطالب الحراك ولمواكبة وعود الرئيس تبون بتفعيل آليات الوقاية من الفساد وإبعاد نفوذ المال عن تسيير الشؤون العامة، خصص الباب الرابع من الدستور لمؤسسات الرقابة. قام هذا القسم بتفصيل مهام وصلاحيات بعضها مثل المحكمة الدستورية، مجلس المحاسبة للرقابة على الممتلكات والأموال العامة، والسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات. كما تم استحداث كيانات مثل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وهي هيئة مستقلة منوطة بوضع « استراتيجية وطنية للشفافية » والسهر على تنفيذها، كما تتولى « جمع ومعالجة وتبليغ المعلومات المرتبطة بمجال اختصاصها ووضعها في متناول الأجهزة المختصة»، بالإضافة لمهام أخرى تناولتها بالتفصيل المادة ٢٠٥<sup>41</sup>. إن كان تخصيص باب كامل من الدستور لأجهزة الرقابة هو أمر في حد ذاته محمود، إلا أن فاعلية كل هيئات الرقابة ستظل خاضعة للإرادة السياسية للسلطة.

نستخلص مما سبق أن التعديلات لم تحدث من خلال عملية تأسيسية تشاركية، بل أوكل الرئيس تبون هذه المهمة إلي لجنة من الخبراء الدستوريين برئاسة أحمد لعراية، الذي أسند إليه بوتفليقة المهمة نفسها في السابق<sup>42</sup>. وجاءت التعديلات مغايرة لمحاور التعديل التي طرحها الرئيس تبون ووعوده بتحقيق توازن بين السلطات، كما تناقضت مع مطالب الحراك بتعزيز الفصل بين السلطات وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، التي على العكس تماماً قد غالى دستور ٢٠٢٠ في توسيعها. وعلى الرغم من محاولة التعديلات استمالة الأقلية الأمازيغية، و« دسترة » المزيد من الحقوق لمجاراة المعايير الدولية، إلى جانب استحداث آليات للرقابة ومحاربة الفساد، إلا أن هذه الإجراءات مازالت محدودة الفاعلية ولم تنعكس على الممارسات اليومية للسلطة. وقد حظى الدستور الجديد بمباركة أحزاب الموالاتة ومنظمات المجتمع المدني المقربة من السلطة، ورفضته

معظم قوى المعارضة والحراك، فبالإضافة إلى المؤاذات التي سبق الإشارة إليها بخصوص عملية صياغة الدستور بشكل فوقي، أتى النص مخيباً للآمال المتعلقة ببناء « جزائر جديدة »، إذ لم يحمل تغييرات عميقة في ملامح النظام السياسي الجزائري، مما يومية باستمرار حالة الاحتقان وأزمة غياب الثقة<sup>43</sup>.

### الخاتمة: الازمة المزدوجة للنظام والحراك

يعاني الرئيس تبون من أزمة شرعية، وذلك في ظل رفض قطاعات واسعة من الشعب والمعارضة للعملية الانتخابية التي أتت به إلى السلطة، إذ قاطعها قرابة ٦٠٪ ممن يملكون حق التصويت واستمرت التظاهرات بالتوازي مع انتخابه، مما أثر على مصداقيته كرئيساً جديداً للبلاد. اعتبر تبون التعديلات الدستورية بمثابة طوق نجاة للحد من زخم الحراك، بل وسيلة لإنهاء الحراك والمضي قدماً من خلال إرساء قواعد جديدة للنظام وفقاً لمحاور التغيير التي وعد بها. ولكن على عكس المأمول، فاقم الدستور الجديد والاستفتاء عليه - الذي لم يشارك فيه سوى ٢٣٪ ممن يملكون حق التصويت، وهي نسبة هزيلة للغاية بالمقارنة باستحقاقات سابقة بالجزائر - من أزمة الشرعية التي يعاني منها النظام<sup>44</sup>.

وكما سبقت الإشارة، لا يعد القيام بتعديلات دستورية طقساً جديداً، فقد لجأ إليه رؤساء سابقون ومنهم بوتفليقة، إلا أن الأخير كان قادراً على تحسين الأوضاع المعيشية لملايين من الجزائريين بالاعتماد على عائدات النفط المرتفعة، والاستقواء برجال الأعمال الذي تمتع بعلاقات مميزة معهم، وذلك إلى أن تدهورت ظروفه الصحية وحالت دون ممارسته فعلياً لمهامه. أما في حالة الرئيس تبون، لم تفلح التعديلات الدستورية وغيرها من الاجراءات في امتصاص الغضب الشعبي، بل وتضافرت مجموعة من العوامل التي جعلت مهمته بالغة التعقيد. فالجزائر يعاني من أزمة اقتصادية شديدة في ظل تراجع احتياطي العملات الأجنبية، وتدهور سعر صرف الدينار، وانخفاض معدلات النمو نتيجة التقلبات الحادة في أسعار المحروقات (المصدر الأساسي لدخل البلاد)، عزز من هذه الأزمة الأوضاع الاقتصادية والصحية الناجمة عن جائحة كورونا. يضاف إلى ما سبق، الوضع الاقليمي المضطرب الذي يصاحبه تراجع الحضور الجزائري على الساحة الافريقية والعالمية، واستمرار أزمة الثقة بين الشعب ومؤسسات الدولة في ظل ضعف الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الغير قادرة على تأطير المطالب الاجتماعية أو تمثيلها<sup>45</sup>.

اعتبر الجزائريون نظام تبون استمراراً لنظام بوتفليقة واستحضاراً للماضي. وقد عكس شعار « دستورنا هو رحيلكم » الذي رفعته قوى الحراك موقفهم من التعديلات الدستورية، فالرئيس تبون اتبع سيناريو يعهده ويرفضه الجزائريون، تمثل في استخدام الاستحقاقات الانتخابية والاستفتاءات لإعطاء واجهة ديمقراطية للحكم وذلك بالتوازي مع القيام بإصلاحات طفيفة لا تمس جوهر النظام ولا تجعله أكثر تمثيلاً للإرادة الشعبية. فمن ناحية، تجاهل دستور 2020 ما طالب به الجزائريون من إصلاحات سياسية، ومن ناحية أخرى لم تؤدي التغييرات على مستوى النخبة إلا إلى التخلص من بعض الوجوه بشكل يسمح باستمرار الجزء الآخر في السلطة. إلا أن الحراك الشعبي نفسه يواجه مأزق، فهو كما أشرنا سابقاً منقسم على نفسه، ويرفض القسم الأعظم منه العمل ضمن إطار تنظيمي وبالتالي لم يستطع تقديم بدائل سياسية ملموسة. إذ تحتاج التغييرات الهيكلية التي يطالب بها الحراك إلى كيان منظم قادر على الدخول في حوار مع السلطة للخروج من الأزمة. كما فشلت محاولات سعت إليها بعض قوى الحراك لتأطيره، ورفض جزء كبير منه التنسيق مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني القائمة، لاستقطابها من النظام أو لتعاونها معه في السابق. وعليه يواجه الحراك الشعبي الجزائري تحدٍ كبير، وهو ضرورة خلق كيان يمثل، ويحمل مطالبه، قادر على اقتراح خارطة طريق للتغيير.

بما أن الحراك لم ينجح في « إسقاط النظام »، وهي مهمة صعبة لما سبق الإشارة إليه، فقد تحول إلى ساحة للنقاش بين المواطنين حول القضايا الداخلية والدولية، بل وأصبح قوة معارضة خلقت ديناميكية إصلاحية من خلال المسيرات المنتظمة التي تعبر عن رفض قرار اتخذته الحكومة أو أعلنت عنه<sup>46</sup>. ولكن بالرغم من محاولات جميع الأطراف للتكيف مع الواقع، نجد أنفسنا أمام أزمة مزدوجة لكل من النظام والحراك. فالنظام غير قادر على تجديد نفسه، وقد فشلت حلوله التقليدية في امتصاص الغضب الشعبي، نظراً لاستمرار خروج التظاهرات للعام الثالث وبالتوازي مع الانتخابات الرئاسية والاجراءات المختلفة التي اتخذها النظام (حملة ضد الفساد، تعديلات دستورية وزارية، حل البرلمان)، فالاحتجاجات لم تتوقف سوى بضعة أشهر بسبب إجراءات الحظر الصحي في أعقاب جائحة كورونا. فمن ناحية يبدو النظام غير قادر حتى الآن على التعامل مع الإصلاحات التي طالبت بها قوى الحراك واستيعاب التحولات التي شهدتها المجتمع الجزائري، وقد يرجع ذلك للفجوة الجيلية الناتجة عن تكلس النخبة واحتكار جيل

المجاهدين لزام السلطة لسنوات وانعزالهم التام عن الشعب وتطلعاته. ومن ناحية أخرى نجد الحراك منقسم على نفسه، لا قيادة له ولا كيان يمثله. فيمكن للحراك أن يستمر في ممارسة الضغط على السلطة، ولكن دون قيادة لن يكون متغيراً حاسماً يستطيع فرض أجندته للتغيير. فنحن أمام عدة احتمالات في ظل هذه الأزمة المزدوجة. إما أن يتمكن النظام من القضاء على الحراك باستخدام سياسة النفس الطويل والقيام ببعض التنازلات التي لا تهز أركانه، وذلك حتى يخفت زخم الحراك بمرور الوقت ومع صعوبة الأوضاع المعيشية، أو أن يتمكن الحراك من اختيار قيادة له وتوحيد مطالبه مع تكثيف الاحتجاجات للضغط على النظام من أجل الدفع بالإصلاحات المطلوبة ولو تدرجياً. أو يبقى الخيار الأخير، وربما الأكثر واقعية، أن تتوصل الأطراف الأكثر اعتدالاً من جانب الحراك ومن جانب السلطة إلي أرضية مشتركة لتحقيق الإصلاحات المنشودة. إن لم تنجح أي من السيناريوهات الثلاثة، سيبقى الوضع على ما هو عليه وتزيد حالة التوتر والاحتقان الذي لا يحمد عقباه.

## المراجع

### المراجع العربية

أحمد غانم، « الحراك الجزائري، أو تجربة ساحة نقاش سياسي »، جدلية، ٢٤ إبريل ٢٠٢١، متاح على:

<https://www.jadaliyya.com/Details/42663>

بوطيب بن ناصر، هيبية العوادي، « مسودة تعديل الدستور في الجزائر لسنة ٢٠٢٠: فصل أم تدخل وهيمنة بين السلطات؟ »، المستقبل العربي، العدد ٥٠٢، ديسمبر ٢٠٢٠، متاح على :

<https://caus.org.lb/ar/مسودة-تعديل-الدستور-في-الجزائر-لسنة-2020-ف/>

عبد الله هوادف، « مسودة التعديل الدستوري في الجزائر: سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي »، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو ٢٠٢٠.

ماهر مزاحي، « الاحتجاجات تعود إلى الجزائر وتُقلق الرئيس »، بي بي سي عربي،

٢٠ فبراير ٢٠٢١، متاح على: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast>

[56138241](https://www.bbc.com/arabic/middleeast)

محمود جمال عبد العال، « خريطة وقضايا مرشحي الانتخابات الرئاسية في

الجزائر »، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٠ ديسمبر ٢٠١٩، متاح على :

<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5136>

نيفين مسعد، « الجزائر والتعديلات الدستورية »، الأهرام، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٠، متاح

على:

<https://gate.ahram.org.eg/daily/News/783722.aspx>

نيفين مسعد، « حدود التغيير في النظام الجزائري »، الأهرام، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠، متاح

على :

<https://gate.ahram.org.eg/daily/News/784599.aspx>

ياسين عبد الرحمن، « الانتماء للهوية والاصلاح الدستوري في الجزائر »، سلسلة

بوادر، مبادرة الاصلاح العربي، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠، متاح على :

<https://www.arab-reform.net/ar/publication/الدستوري-والاصلاح-للّهوية-الانتماء>

#### المراجع الأجنبية

- Adlène Meddi, « Premier gouvernement Tebboune : sept éléments à retenir », *Le Point*, 3 janvier 2020, disponible sur : [https://www.lepoint.fr/afrique/premier-gouvernement-tebboune-sept-elements-a-retenir-03-01-2020-2356032\\_3826.php](https://www.lepoint.fr/afrique/premier-gouvernement-tebboune-sept-elements-a-retenir-03-01-2020-2356032_3826.php)
- Asef Bayat, *Life as Politics. How Ordinary People Change the Middle East*, Stanford/California, Stanford University Press, 2013.
- Dalia Ghanem, « New Algeria, Same as the Old Algeria », Diwan, *Carnegie Middle East Center*, 6 November 2020, available at: <https://bit.ly/3yD196b>
- Frédéric Volpi, « Le mouvement protestataire algérien de 2019 à la lumière de la théorie des mouvements sociaux et des Printemps arabes », *L'Année du Maghreb*, n° 21, 2019, disponible sur : <https://journals.openedition.org/anneemaghreb/5039>

- Ilhem Rachidi, « Algérie. Une constitution pour en finir avec le Hirak », *Orient XXI*, 12 octobre 2020, disponible sur : <https://orientxxi.info/magazine/algerie-une-constitution-pour-en-finir-avec-le-hirak,4195>
- Lydia Haddag, « Le Hirak : un cas d'école? », *Mouvements*, n°102, vol.2, 2020, disponible sur : <https://www.cairn.info/revue-mouvements-2020-2-page-1.htm>
- Naoual Belakhdar, « L'Indépendance, c'est maintenant ! Réflexion sur le soulèvement populaire en Algérie », *L'Année du Maghreb*, n° 21, 2019, disponible sur : <https://journals.openedition.org/anneemaghreb/5280>
- Simon Speakman Cordall, « Algeria: Running on Fumes », *Al-Monitor*, 18 February 2021, available at: <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2021/02/algeria-economy-oil-gas-subsidies-exports-opeac-pandemic.html#ixzz6nJ5BPM1z>

#### الهوامش:

1. فاز في الانتخابات الرئاسية بقرابة 58٪ من الأصوات بعد حملة انتخابات متوترة.
2. خصص البحث جزءاً لتحليل أهم التعديلات الدستورية ونتائجها.
3. ماهر مزاحي، « الاحتجاجات تعود إلى الجزائر وثقل الرئيس »، بي بي سي عربي، ٢٠ فبراير ٢٠٢١، متاح على: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56138241>
4. Naoual Belakhdar, « L'Indépendance, c'est maintenant ! Réflexion sur le soulèvement populaire en Algérie », *L'Année du Maghreb*, n° 21, 2019, disponible sur : <https://journals.openedition.org/anneemaghreb/5280>
5. نيفين مسعد، محاضرات مادة النظم السياسية في الوطن العربي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العام الجامعي ٢٠١٩-٢٠٢٠.
6. Simon Speakman Cordall, « Algeria: Running on Fumes », *Al-Monitor*, 18 February 2021, available at: <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2021/02/algeria-economy-oil-gas-subsidies-exports-opeac-pandemic.html#ixzz6nJ5BPM1z>
7. Frédéric Volpi, « Le mouvement protestataire algérien de 2019 à la lumière de la théorie des mouvements sociaux et des Printemps arabes », *L'Année du Maghreb*, n° 21, 2019, disponible sur : <https://journals.openedition.org/anneemaghreb/5039>
8. Lydia Haddag, « Le Hirak : un cas d'école? », *Mouvements*, n°102, vol.2, 2020, disponible sur : <https://www.cairn.info/revue-mouvements-2020-2-page-1.htm>
9. Ilhem Rachidi, « Algérie. Une constitution pour en finir avec le Hirak », *Orient XXI*, 12 octobre 2020, disponible sur : <https://orientxxi.info/magazine/algerie-une-constitution-pour-en-finir-avec-le-hirak,4195>

10. متمثلة في شخص رئيس الأركان أحمد قائد صالح الذي وافته المنية في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩، أي بعد انتخاب رئيس جديد للبلاد، إيداناً بانتهاء المرحلة الانتقالية.
11. Frédéric Volpi، مرجع سبق ذكره
12. فرانس ٢٤، « الجزائر: القضاء يأمر بإعادة محاكمة سعيد بوتفليقة ومديرين سابقين للاستخبارات»، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠، متاح على :  
<https://www.france24.com/ar/الأخبار-المغاربة/20201119-الجزائر-المحكمة-العليا-تأمر-بإعادة-محاكمة-سعيد-بوتفليقة-ومديرين-سابقين-للاستخبارات>
13. فرانس ٢٤، « الجزائر: الحكم بالسجن لمدة 15 سنة في حق أويحيى و12 سنة لسلال لتورطهما في قضايا فساد»، ٢٨ يناير ٢٠٢١، متاح على: <https://www.france24.com/ar/الأخبار-المغاربة/20210128-الجزائر-الحكم-بالسجن-لمدة-15-سنة-في-حق-أويحيى-و-12-سنة-لسلال-لتورطهما-في-قضايا-فساد>
14. يورونيوز، « بدء محاكمة رجل الأعمال الجزائري علي حدّاد أحد أقطاب نظام بوتفليقة»، ١١ أكتوبر ٢٠٢٠، متاح على :  
<https://arabic.euronews.com/2020/10/11/trial-of-ex-bouteflika-crony-ali-haddad-begins-in-algeria>
15. الشروق اونلاين، « أسطورة آل كونياف النافذين... مجرد كذبة!!»، ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠، متاح على:  
<https://www.echoroukonline.com/أسطورة-آل-كونياف-النافذين-مجرد-كذبة>
16. محمود جمال عبد العال، « خريطة وقضايا مرشحي الانتخابات الرئاسية في الجزائر»، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٠ ديسمبر ٢٠١٩، متاح على :  
<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5136>
17. هي حكومة تصريف أعمال، جاء تعيينها بعد أسابيع من المظاهرات العارمة الراضة لترشح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، فاستقال أحمد أويحي من رئاسة الوزراء تبعاً لذلك، وعين بدوي وزيراً أول جديداً لقيادة حكومة تشرف على تنظيم انتخابات رئاسية قبل نهاية العام.
18. Adlène Meddi، « Premier gouvernement Tebboune : sept éléments à retenir », Le Point, 3 janvier 2020, disponible sur : [https://www.lepoint.fr/afrique/premier-gouvernement-tebboune-sept-elements-a-retenir-03-01-2020-2356032\\_3826.php](https://www.lepoint.fr/afrique/premier-gouvernement-tebboune-sept-elements-a-retenir-03-01-2020-2356032_3826.php)
19. Asef Bayat, Life as Politics. How Ordinary People Change the Middle East, Stanford/California, Stanford University Press, 2013, p.15.
20. نيفين مسعد، محاضرات مادة النظم السياسية في الوطن العربي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العام الجامعي ٢٠١٩-٢٠٢٠.
21. Forces du Pacte de l'Alternative Démocratique وهو تحالف لقوى المعارضة نشأ في يونيو ٢٠١٩، يضم أحزاب، جمعيات أهلية، نقابات، أكاديميين ومتقنين.
22. Ilhem Rachidi، مرجع سبق ذكره
23. وهو الدستور المطبق آنذاك.
24. نيفين مسعد، محاضرات مادة النظم السياسية في الوطن العربي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العام الجامعي ٢٠١٩-٢٠٢٠.
25. ماهر مزاحي، مرجع سبق ذكره.
26. نيفين مسعد، « حدود التغيير في النظام الجزائري»، الأهرام، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠، متاح على :  
<https://gate.ahram.org.eg/daily/News/784599.aspx>
27. بوطيب بن ناصر، هيئة العوادي، « مسودة تعديل الدستور في الجزائر لسنة ٢٠٢٠: فصل أم تدخل وهيمنة بين السلطات؟»، المستقبل العربي، العدد ٥٠٢، ديسمبر ٢٠٢٠، متاح على :  
<https://caus.org.lb/ar/مسودة-تعديل-الدستور-في-الجزائر-لسنة-2020-ف>
28. إذ لم يأتي ذلك صراحة كشرط من شروط تولي المنصب.

29. دستور الجزائر لعام ٢٠٢٠، الباب الثالث « تنظيم وفصل السلطات ».
30. دستور الجزائر لعام ٢٠٢٠، الباب الرابع « مؤسسات الرقابة ».
31. دستور الجزائر لعام ٢٠٢٠، الباب السادس « التعديل الدستوري ».
32. دستور الجزائر لعام ٢٠٢٠، الباب الثالث « تنظيم وفصل السلطات ».
33. دستور الجزائر لعام ٢٠٢٠، الباب الأول « المبادئ العامة ».
34. ياسين عبد الرحمن، « الانتماء للهوية والاصلاح الدستوري في الجزائر »، سلسلة بواذر، مبادرة الاصلاح العربي، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠، متاح على :  
<https://www.arab-reform.net/ar/publication/الانتماء-للهوية-والاصلاح-الدستوري/>
35. المرجع السابق.
36. نيفين مسعد، « الجزائر والتعديلات الدستورية »، الأهرام، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٠، متاح على:  
<https://gate.ahram.org.eg/daily/News/783722.aspx>
37. نيفين مسعد، « حدود التغيير في النظام الجزائري »، مرجع سبق ذكره.
38. دستور الجزائر لعام ٢٠٢٠، الباب الثاني، « الحقوق الأساسية والحريات العامة والواجبات ».
39. سكاى نيوز عربية، « الجزائر تجرم نشر الأخبار الكاذبة.. وتفرض عقوبات كورونا »، ٢٣ أبريل ٢٠٢٠، متاح على :  
<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1338974-الجزائر-2%A0%C2تجرم-نشر-الأخبار-الكاذبة-وتفرض-عقوبات-كورونا>
40. سكاى نيوز عربية، « حكم بالسجن سنتين على الصحفي الجزائري خالد درارني »، ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠، متاح على:  
<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1376135-حكم-بالسجن-سنتين-الصحفي-الجزائري-خالد-درارني>
41. دستور الجزائر لعام ٢٠٢٠، الباب الرابع، « مؤسسات الرقابة ».
42. عبد الله هوادف، « مسودة التعديل الدستوري في الجزائر: سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي »، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو ٢٠٢٠، ص. ٢.
43. المرجع السابق، ص. ٦-٨.
44. Dalia Ghanem, «New Algeria, Same as the Old Algeria », Diwan, Carnegie Middle East Center, 6 November 2020, available at: <https://bit.ly/3yD196b>
45. عبد الله هوادف، مرجع سبق ذكره، ص. ٢-٣.
46. أحمد غانم، « الحراك الجزائري، أو تجربة ساحة نقاش سياسي »، جدلية، ٢٤ إبريل ٢٠٢١، متاح على:  
<https://www.jadaliyya.com/Details/42663>